الانزياح عن أصل التعريف والتنكير
في التراكيب النحوية
دراسة تركيبية دلالية

إعداد الدكتور

عبد العزيز موسى درويش علي

جامعة البلقاء التطبيقية/كلية الأميرة عالية الجامعية

Email: AbdelAziz-Darwish@yahoo.com

ملخص :

الانزياح عن أصل التعريف والتنكير في التراكيب النحوية
دراسة تركيبية دلالية

إعداد الدكتور / عبد العزيز موسى درويش علي

تناولت الدراسة الانزياح عن أصل التعريف والتنكير، بهدف استجلاء الأثر التركيبي والدلالي لهذا الانزياح، وبيان موقف النحويين منه، واتخذت في سبيل ذلك مُثُلاً دالّة من أربعة مباحث نحوية هي المبتدأ وخبره والحال وصاحبها، فناقشت اجتهادات النحويين في بيان هذا الأصل وفي مسوّغات الانزياح عنه وفي غاياته.

وخلصت الدراسة إلى أنّ جمهور النحويين تمسّكوا بالأصل واجتهدوا في تأويل ما انزاح عن الأصل، ورأوا أن الانزياح عن الأصل كان على مستوى التركيب الشكلي، وهو باقٍ على أصله من حيث الدلالة، إلا في بعض المواطن كان الانزياح مقصوداً لغاية دلالية.

الكلمات الدالة: الانزياح، الأصل، التعريف، التنكير، تركيبية، دلالية

Email: AbdelAziz-Darwish@yahoo.com

Abstract

The displacement of the origin of the definition and reasoning in grammatical structures
Synthetic structural study
Prepared by Dr. Abdel Aziz Moussa Darwish Ali
Deviation from the Sense of 'Definiteness' and 'Indefiniteness' in Syntactic Structures\A Semantic-Structural Study

The study dealt with deviation from the sense of 'definiteness' and 'indefiniteness' in an attempt to clarify the structural and semantic effect of this deviation. It also aimed at explaining the grammarians' position on this issue. For this purpose, the study tackled the function of four syntactic elements: the subject, the predicate, the manner and the genitive case. The study discussed the grammarians' attempt clarifying the sense of 'definiteness' and 'indefiniteness' in addition to the forms and purposes of deviation from it.

The study concluded that the grammarians clung to the sense and they endeavored to interpret what had been deviated from it. The study also concluded that the grammarians believed that the deviation from the sense of 'definiteness' and 'indefiniteness' took place only at the surface level (structurally); whereas, it remains intact at the semantic level.

Keywords: Deviation, Definiteness, Indefiniteness, Semantic, Structural.

Email: AbdelAziz-Darwish@yahoo.com

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

حظيت فكرة الأصل باهتمام النحويين، وشغل الحديث عن أصل البنية أو التركيب مساحة لا بأس بها من مصنفاتهم، فقد جرّد النحويون أصولاً للتراكيب النحوية عن طريق استقراء عام لكلام العرب الفصحاء، فأطلق النحويون على ما شاع واطّرد من أنماط التراكيب النحوية في كلام العرب الفصحاء اسم أصل الوضع، فصار عندهم لكل تركيب لغوي أصل وضع يحقق غرض المتكلم الإبلاغي، ورأوا أن هذه الأصول لا بدّ أن يراعيها الناطق اللغوي بعد ذلك، لكنهم لاحظوا أنَّ هذه الأصول لا تَسْلَم من الخرق، فهي لا تسير على وتيرة واحدة في الاستعمالات كافة، بل تتعرض إلى الخرق في بعض جوانبها ويتمّ الانزياح عن أصل الوضع الذي جرّده النحويون، فالناظر في قواعد التراكيب النحوية يرى أنَّ لكلّ باب نحوي أُسساً تنبني عليها هذه الأبواب، وأنّ هذه الأسس هي الأصول، ثمّ يستنتج أن الفروع هي ما خرج على الأصل العام وانزاح عنه، ولم ينسجم معه انسجاماً تامّاً[1]. ونظر النحويون إلى هذا الانزياح باعتبارين: فإن كان هذا الانزياح يحافظ على دلالة التركيب بعيداً عن اللبس ولا يصطدم مع أصول تركيبية أخرى في اللغة العربية، قبلوه وعدّوه انزياحاً مطّرداً، وإن كان هذا الانزياح يوقع في اللبس أو نتج عنه تركيب مخالف للأنماط التركيبية المُؤصّلة لدى النحويين رفضوه وعدّوه شاذاً، فإن كان الانزياح قد صدر في عصر الاحتجاج يحفظ ولا يقاس عليه، وإن صدر من ناطق لغوي بعد عصر الاحتجاج عُدَّ خطأً لغوياً.

(١) ينظر: البجة، عبد الفتاح، ظاهرة قياس الحمل في العربية، ص٣٦٧

وقد يقع هذا الانزياح في أيّ أصل من الأصول التي جرّدها النحويون، فقد يتمّ الانزياح عن أصل الرتبة فيتقدّم ما حقّه التأخير، وقد يكون الانزياح عن أصل الذكر بالحذف، أو عن أصل التلازم بالفصل بين المتلازمين، أو عن أصل التعريف بالتنكير أو عن أصل التنكير بالتعريف، أو غير ذلك ...

وفي دراستنا هذه سنتناول الانزياح عن أصل التعريف والتنكير، لنقف على الأثر التركيبي والدلالي لهذا الانزياح، لأنّ صحة كثير من التراكيب النحوية تعتمد على التعريف والتنكير، ولأنّه يؤثّر في المعنى الذي يتضمنه السياق. وستحدد الدراسة ميدانها في أربعة أصول هي: أصل تعريف المبتدأ، وأصل تنكير الخبر، وأصل تنكير الحال، وأصل تعريف صاحب الحال.

التعريف والتنكير في الفكر النحوي

يستعمل النحويون مصطلح التعريف مقابل مصطلح التنكير، وهذا ينسجم مع الدلالة اللغوية للفظين؛ إذْ دلالة اللفظين متضادة، فالجذر اللغوي "عرف" في أصل وضعه يتضمن معنيين أصليين: أحدهما تتابع الشيء متّصلاً بعضه ببعض، وثانيهما السكون والطمأنينة، وهذا الأخير هو ما يتصل بما نحن فيه، فإذا عرف المرءُ شيئاً أَنِسَ به وسكن واطمأنّ له، وإذا أنكره توحّش منه ونبا عنه.[١] نقول يَعْرِفُهُ عِرْفَةً وعِرْفاناً ومَعْرِفَةً عَلِمَه، وقال الراغب: المعرفة والعرفان إدراك الشيء بتفكّر وتدبّر لأثره، ويضادُّه الإنكار.[٢] وقال الخليل: والنكرة نقيض

(١) ابن فارس، أحمد ت٣٩٥هـ، مقاييس اللغة، مادة (عرف) تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر ١٩٧٩م

(٢) المرتضى الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق ت١٢٠٥هـ، تاج العروس من جواهر القاموس، دار الهداية، مادة(عرف)

المعرفة.[١] وقال ابن فارس: النون والكاف والراء أصل صحيح يدلّ على خلاف المعرفة التي يسكن إليها القلب، ونكر الشيء وأنكره لم يقبله قلبه ولم يعترف به لسانه.[٢]

وهاتان الحالتان المتقابلتان –أعني التعريف والتنكير– تعتوران الأسماء، فتكون معرفةً حيناً وتكون نكرة حيناً آخر، بحسب مقتضيات الخطاب، ولقد اهتمّ النحويون في حدِّهم للمعرفة والنكرة بما يحمله الاسم المعرّف من دلالة تباين الاسم النكرة، ولم يكتفوا بالمعايير الشكلية التي تكون في تركيب الاسم لتُميّز المعرفة من النكرة، يقول سيبويه: "فالمعرفة خمسة أشياء: الأسماء التي هي أعلام خاصة، والمضاف إلى معرفة إذا لم تُرد معنى التنوين، والألف واللام، والأسماء المبهمة، والإضمار، ..."[٣] ثمّ يعلل سيبويه السبب الذي جعل هذه الأسماء معارفَ مُنبّهاً على ما تحمله هذه الأسماء من دلالة على التعيين، يقول سيبويه عن الاسم العلم: "وإنّما صار معرفةً لأنّه اسم وقع عليه يُعرف به بعينه دون سائر أمّته"[٤] وقال في تعليل تعريف الاسم المضاف حينما يُضاف إلى معرفة: "وإنما صار معرفة بالكاف التي أُضيف إليها، لأنّ الكاف يُراد بها الشيء بعينه دون سائر أمّته"[٥] وكذلك الأمر فيما عُرّف بالألف واللام، يقول: "وإنّما صار معرفةً لأنّك أردت بالألف واللام الشيء بعينه دون سائر أمّته"[٦] فسيبويه

(١) الفراهيدي، الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم (ت١٧٠هـ)، معجم العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال،١٩٨٥م، مادة (نكر)

(٢) ابن فارس، مقاييس اللغة، مادة (نكر)

(٣) سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر ت١٨٠هـ، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط٣، ١٩٨٨م، ج٢، ص٥

(٤) السابق، ج٢،ص٥

(٥) السابق، ج٢، ص٥

(٦) السابق، ج٢، ص٥

يرى أنّ دلالة الاسم على التعيين هي معيار الحكم عليه بأنّه معرفة، وهذا ما عليه النحويون جميعاً، وفي المقابل رأى النحويون أنّ دلالة الاسم على الشيوع هي معيار الحكم على الاسم بأنّه نكرة، يقول سيبويه معللاً الحكم على كلمة (رجل) بأنّها نكرة في قولنا:(مررت برجلٍ ظريف): "وإنّما صار كالاسم الواحد من قِبَل أنّك لم تُرد الواحد من الرجال الذين كلّ واحد منهم رجل، ولكنّك أردتَ الواحد من الرجال الذين كلّ واحد منهم رجل ظريف، فهو نكرة، وإنّما كان نكرة لأنّه من أُمّة كلها له مثل اسمه، وذلك أنّ الرجال كلّ واحد منهم رجل ..."[(١)] يظهر لنا جليّاً اهتمام النحويين بالقيمة الدلالية التي يكتسبها الاسم من خلال عناصر التعريف والتنكير التي يتلبّس بها، فدلالة الاسم على التعيين أو دلالته على الشيوع هي معيار دلالي اعتمد عليه النحويون للحكم على الاسم أهو معرفة أم نكرة؟[(٢)]

وليس أدلّ على اهتمام النحويين بالمعيار الدلالي في تحديد حالة الاسم من حيث التعريف والتنكير من حديثهم عن حالة من الأسماء تقع وسطاً في دلالتها ما بين التعيين والشيوع، وهي الأسماء المخصصة أو النكرات المخصصة، فمن المعلوم أنّ النكرة تتضمن الدلالة على الشيوع المطلق الذي يشمل جميع ما يندرج تحت المسمّى، فحينما تقول: كلّفتُ طالباً بالمهمة، فإنّ كلمة (طالب) تصدُق على أيّ طالب، لكنّك لو قلت: كلّفت طالباً نشيطاً بالمهمة، لضاقت دائرة الدلالة التي كانت تشمل كلّ طالب لتشير بعد الوصف إلى فئة أضيق من الطلاب وهم من اتصفوا بالنشاط دون سائر الطلبة، لكنّها لم تبلغ حدّ التعيين لتحدد طالباً محدداً دون سائر الطلبة، وهذا ما أطلق عليه

(١) سيبويه، الكتاب، ج١، ص٤٢١-٤٢٢

(٢) ينظر: نحلة، محمود، التعريف والتنكير بين الدلالة والشكل، دار التوني للطباعة والنشر، ١٩٩٧م، ص٢١

النحويون اسم النكرة المخصصة، وتحدّثوا عن وسائل تخصيص النكرة كالوصف والإضافة إلى النكرة.(١)

ومما يؤيّد أنّ النحويين ركنوا إلى المعيار الدلالي في الحكم على تعريف الاسم أو تنكيره، مسألة النكرة المقصودة؛ فقد عدَّ كثيرٌ من النحويين النكرة المقصودة من المعارف على الرغم من خلوّها من أيّ علامة من علامات التعريف،(٢) فأنت حينما تنادي شخصاً منكوراً يستوي مع سائر أُمّته قبل النداء، فتقصده قصداً وتحدده بندائك إيّاه دون سائر أُمّته، وتكون بهذا قد نقلته من دائرة العموم والشيوع إلى دائرة التعيين، كقول رجل مُسنّ لولد يلعب مع مجموعة من الأولاد: (يا ولدُ خُذْ بيدي لأقطع الشارع) فبندائه إياه عيّنه من بين سائر الأولاد، فنقله من الشيوع الذي يشمل كل ولد إلى التعيين وتم ذلك بالقصد لا بعلامة التعريف.

ومما يشير إلى اهتمام النحويين بالمعيار الدلالي تفريقهم بين أنواع (ال) الداخلة على الأسماء، فتحدّثوا عن (ال) العهدية وعن (ال) الجنسية وعن (ال) التي للمح الصفة، وأقرّوا أن (ال) العهدية هي الدالة على التعريف دون غيرها من أنواع (ال)، فدُخولها على الاسم النكرة يجعله معرفةً، لأنّها لا تدخل إلا على اسم معهود معروف لدى المتكلم والمخاطَب، وقد يتحقق هذا العهد بسبق ذكر الاسم، كأن تقول لشخص ما: اشتريت أمسِ كتاباً واليوم استعار صديقي مني

(١) ينظر: الصبّان، أبو العرفان محمد بن عليّ ت١٢٠٦هـ، حاشية الصبّان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ط ١، ١٩٩٧م، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ج٢، ص٢٦٠

(٢) المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي ت٧٤٩هـ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق عبد الرحمن علي سليمان، ط١، ٢٠٠٨م، دار الفكر العربي، مصر، ج١، ص٣٥٨

الكتاب، فأدخلت (ال) على كلمة (كتاب) الثانية لأنّها صارت معهودة عند مخاطبك بذكرك إيّاها سابقاً، وهذا ما يسمّيه النحويون المعهود ذكرياً، وقد يكون المعهود ذهنياً كأنْ يكون هذا الاسم الذي اتصلَتْ به (ال) قد استقرّ في الذهنية الجمعية للمخاطبين، نحو قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَاۖ ...﴿٤٠﴾﴾[التوبة: ٤٠] فالغار المذكور في هذه الآية الكريمة معهود معروف لدى المسلمين جميعاً بأنه غار ثور الذي اختبأ فيه الرسول صلى الله عليه وسلّم في أثناء الهجرة، لذا جاز أن ندخل عليه (ال) لأنه معهود ذهنياً، وقد يكون الاسم معهوداً حضورياً، فيكون المسمّى حاضراً أمام المخاطبين، كأنْ أقول: هذه الغرفة واسعة، وكقوله تعالى: ﴿... ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًاۚ ...﴿٣﴾﴾ [المائدة: ٣]

أمّا (ال) الجنسية فلا تفيدُ تعريفاً وإنْ كان لفظ الاسم المُحَلّى بها يشبه في شكله التركيبي المعارف، وإنّما تَدْخُل (ال) الجنسية على نكرة فتفيد معنى الجنس المحض، إذْ تجعل هذه النكرة اسماً للجنس يفيد الشمول والإحاطة بجميع أفراده،[1] كأنْ تقول: البحر مالح والنهر عذب، فـ (ال) الداخلة على (بحر) و(نهر) لم تُفِد تعريفاً؛ لأنّها لم تُعَيِّن بحراً بعينه ولا نهراً بعينه دون سواهما من سائر البحار والأنهار، وإنّما استغرقت وشملت كلّ بحر وكلّ نهر، لذا صحّ فيها قولنا: كلّ بحر مالح وكلّ نهر عذب.

(١) المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن قاسم المرادي ت٧٤٩هـ، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٩٢م، ج١، ص١٩٤

وكذلك (ال) التي للمح الصفة فهي لا تُكْسِب الاسم الداخلة عليه تعريفاً، وإنّما لدخولها غاية أخرى، فمن المعروف أنّ (ال) التي للمح الصفة تدخل على الأعلام المنقولة عن صفة مشتقة، فكثير من الأعلام في اللغة العربية منقولة عن معنى سابق كانت تؤديه قبل أن تصير أعلاماً، ثم انتقلت إلى العلمية وتركت دلالتها السابقة، مثل: صابر ومُؤيّد وجميل، فقد كانت هذه الأسماء قبل النقل تحمل دلالات وصفية؛ فهي تشير إلى ذات فعلت الصبر أو ذات وقع عليها التأييد أو ذات اتصفت بالجمال، ولا علاقة لها بالعلمية، ثم صار كلّ واحد منها بعد ذلك علماً يدلّ على مسمّى معيّن ولا يدلّ على شيء من المعاني السابقة، فقد انقطعت – بعد النقل– صلة هذه الأسماء بمعانيها السابقة، لأنّها صارت أعلاماً لا أوصافاً، وصارت بعد العلمية كالأسماء الجامدة لا يُنظر إلى أصلها المشتق، فإذا أردنا ألا تنقطع الصلة المعنوية وأن تبقى الكلمة المنقولة مشتملة على الوصفية والعلمية معاً، زدنا في أوّلها (ال) لتكون رمزاً دالّاً على المعنى القديم تلميحاً فوق دلالتها على المعنى الجديد وهو العلمية مع الجمود، فتقول: الصابر والمؤيّد والجميل، فتدلّ على العلمية بذاتها وبمادّتها واعتبارها جامدة، وتدلّ على المعنى القديم الذي يُلمح وتشير إليه (ال) التي للمح الصفة أو للمح الأصل. [1] فهذه غاية بعيدة عن مسألة التعريف، لذا فلم يعْتَدّ النحويون بـ (ال) التي للمح الصفة ولا بـ (ال) الجنسية في مسألة التعريف، فهما من الناحية الدلالية لا تفيدان تعريفاً.

(١) ينظر: الشاطبي، أبو إسحق إبراهيم بن موسى (ت٧٩٠هـ)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، حققه عبد الرحمن العثيمين وزملاؤه، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ٢٠٠٧م، ج١، ص٥٧٥

الانزياح عن أصل التعريف والتنكير في التراكيب النحوية

ذكرنا أنّ الانزياح عن الأصل قد يقع في أيّ أصل من الأصول التي جرّدها النحويون، وسنتناول في الصفحات الآتية الانزياح الذي يحدث في أصل التعريف والتنكير، وسنكتفي بدراسة الانزياح الحاصل في أربعة مُثُلٍ دالّة هي المبتدأ وخبره والحال وصاحبها.

الانزياح عن تعريف المبتدأ وتنكير الخبر

يقرر النحويون أنّ الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة[١] لأنّه ذُكِرَ ليُبنى عليه حُكم ما، ولا فائدة من الحكم على منكور يجهله المخاطب،[٢] فلو أصدرت حكماً على كلمة (غُلام) وقلت: (غلامٌ مُهذّبٌ)، لما تحققت فائدة عند المخاطب، لأنّ للمحكوم عليه نظائرَ كثيرةً لا حصر لها، فالكون لا يخلو من غلام، فلا بُدَّ من تعيين المبتدأ لتتم الفائدة، كأن تقول: (غُلامي مُهذّبٌ)، فبتعيين غلام تحققت الفائدة عند المخاطَب، وعلم أنّك تُخبر عن غلامك بأنّه مهذّب.

فالعلّة عند النحويين من كون المبتدأ معرفةً هي حصول الفائدة، لأنّ الغاية من الكلام تحقق الفائدة، ولأنّ الإخبار عن الاسم غير المُعَيّن لا يُحقق فائدة صار من الواجب أن يكون المبتدأ معرفة، وهو بهذا يحقق للمخاطب فائدة دون

(١) المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر (ت٢٨٥هـ)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب– بيروت، ج٤، ص١٢٧
(٢) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج١ ، ص٣٢٩

الافتقار إلى قرينة لفظية أو معنوية، بخلاف الاسم النكرة، فإنّ تحقق الفائدة بالإخبار عنه لا تتم إلا بقرينة لفظية أو معنوية.(١)

وقرر النحويون أنّ الأصل في الخبر أن يكون نكرة،(٢) لأنّه الحكم الذي نصدره على المبتدأ، فإذا كان الحكم معلوماً لدى المخاطَب قبل الخطاب، فلا قيمة للحكم الذي أصدره المتكلّم على المبتدأ.

إذاً لدينا أصلان مُقرّران مُعلّلان؛ فالتعريف أصلٌ للمبتدأ والتنكير أصلٌ للخبر، ومَبعث هذا التأصيل حرصُ النحويين على دلالة الجملة دلالة سليمة بعيدة عن اللبس، ومُحقّقة لفائدة كان يجهلها المخاطَب، لكنّ هذين الأصلين لا يسلمان من الانزياح، فقد ورد في اللسانِ العربيِّ المبتدأُ نكرةً في مواضع كثيرة، وورد الخبر معرفةً في مواضع ليست بالقليلة خلافاً للأصل، والمتأمّل في صور انزياح المبتدأ والخبر عن أصليهما يجد أنّ انزياح المبتدأ عن أصل التعريف يكثر حتى يكاد ينازع الأصل، بينما يقلّ انزياح الخبر عن أصل التنكير مقارنة بالصورة الانزياحية الأولى، وغالباً ما يقترن الانزياح عن الأصل بقرينة معنوية أو سياقية أو مقامية تُعيّن الخبر من المبتدأ.

والانزياح عن الأصل في المبتدأ والخبر يُولِّد ثلاثة أنماط تركيبية عدا النمط الأصلي، وهذا بيانها:

---

(١) ينظر: ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله (ت: ٦٧٢هـ)، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٩٩٠م، ج١، ص٢٨٩

(٢) ينظر: أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين (ت: ٧٤٥) ارتشاف الضَرَب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٩٩٨م، راجعه رمضان عبد التواب، ج٣، ص١٠٩٩

النمط الأصلي: مبتدأ معرفة + خبر نكرة، نحو: القدسُ عربيةٌ.

النمط الانزياحي الأول: مبتدأ نكرة + خبر نكرة، نحو: أكبرُ منك سنّاً أكثرُ منك خبرةً.

النمط الانزياحي الثاني: مبتدأ معرفة + خبر معرفة، نحو: القرآنُ دُستورُنا.

النمط الانزياحي الثالث: مبتدأ نكرة + خبر معرفة، نحو: أقوى منك عُمَرُ.

وتولّد النمط الانزياحي الأول نتيجة انزياح المبتدأ عن أصله مع بقاء الخبر على أصله، وقد اشترط النحويون لصحة هذا النمط أن تتحقق الفائدة بالإخبار عن النكرة،(١) وبهذا ينتفي المانع من كون المبتدأ نكرة، لأنّ مدار الجواز والمنع هو حصول الفائدة، وتتحقق الفائدة في الإخبار عن نكرة بأنْ تخرج النكرة عن دلالتها على الشيوع وعدم التعيين، كأنْ تدلّ على أمر خاص يكون أضيق دلالةً من سائر أقرانه، فبهذا تقترب في دلالتها من المعرفة، فيصحّ الإخبار عنها، كقوله تعالى: ﴿... وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ ...﴿٢٢١﴾﴾ [البقرة: ٢٢١] ففي الآية الكريمة تخصّصت النكرة (عبدٌ) بالوصف بـ (مؤمن) فدلّت على دائرة أضيق من عامّة العبيد، وهم من اتَّصفوا بالإيمان دون غيرهم، وكقوله صلّى الله عليه وسلّم: "خمسُ صلوات كتبهُنَّ الله على العباد"(٢) فإضافة خمس إلى صلوات نقلت دلالة (صلوات) من الشيوع الذي يشمل كلّ معدود بخمسة إلى دائرة أضيق، وهي صلوات خمس، فصحّ الإخبار عنها، لأنّها

(١) ينظر: ابن السراج،أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي (ت ٣١٦هـ) ،الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، ج١، ص٥٩

(٢) النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني (ت: ٣٠٣هـ)، سنن النسائي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، ط٢، ١٩٨٦م، رقم الحديث ٤٦١، ج١، ص٢٣٠

صارت بالإضافة نكرة دالّة على أمر خاصّ، وبذلك تحصل الفائدة بالإخبار عنها.

ويمكن أن تتحقق الفائدة من الإخبار عن نكرة مع بقاء النكرة عامّة، بشرط أن يكون هذا العموم مراداً؛ فيكون مقصودُ المتكلّم أن ينقل للمخاطَب خبراً عامّاً يستوي فيه جميع الأقران دون تمييز، كقولنا: (كلٌّ يموت، وما حقٌّ بضائع، وأَإلهٌ معَ اللهِ) ففي هذه الأمثلة جاء المبتدأ أو ما أصله مبتدأ نكرة دالّة على عموم، لكنّ هذا العموم مقصود، فهو يريد أن يخبر أنّ جميع المخلوقات مصيرها الموت دون استثناء أيٍّ ممّن تشملهم النكرة، وكلُّ حقّ دون استثناء لا يضيع، وبطلان جميع الآلهة المزعومة من دون الله، فصحّ الإخبار عن النكرة لحصول الفائدة.

إذاً المعيار الذي اعتمد عليه النحويون في جواز الانزياح عن أصل تعريف المبتدأ هو معيار دلالي مرهون بحصول الفائدة، وهذا ما اشترطه سيبويه ولم يشترط سواه،[1] وتابعه معظم النحويين في ذلك، يقول الرضي: "قال ابن الدهان، وما أحسن ما قال! إذا حصلت الفائدة فأخبر عن أيّ نكرة شئت، وذلك لأنّ الغرض من الكلام إفادة المخاطَب، فإذا حصلت جاز الحكم سواءٌ تخصّصَ المحكوم عليه بشيء أو لا"[2] ثمّ فصّل بعض النحويين في ذلك، فبيّنوا الوجوه التي تحصل فيها الفائدة في حال الإخبار عن نكرة، فذهبوا إلى أنّ الفائدة

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج١، ص٣٣٠

(٢) الأستراباذي، محمّد بن الحسن رضي الدين (ت:٦٨٦هـ)، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٩٩٨م، ج١، ص٢٠٣

تحصل إنْ دلّت النكرة على خصوص أو عموم،[١] ثمّ فصّل النحويون المتأخرون أكثر بدعوى أنّه ليس كلُّ شخص يستطيع أن يتبيّن مواطن تحقق الفائدة، فتتبعوا تلك المواطن، ومنهم من بالغ في التفصيل فأوصلها إلى اثنين وأربعين موطناً.[٢]

ومهما يكن من أمر فإنّ مسألة جواز الإخبار عن اسم نكرة محكومة بالعلاقة بين أطراف الخطاب: المتكلّم والمخاطَب والأشياء المحيطة بهما، فمتى تحقق الفهم والإفهام وكانت الرسالة بين هذه الأطراف واضحة المقصود وتحققت الفائدة منها جاز الإخبار عن نكرة بصرف النظر عن طبيعة المسوّغ.

أمّا النمط الانزياحي الثاني فيتولّد من الانزياح عن أصل تنكير الخبر مع بقاء المبتدأ على أصل التعريف، نحو: (اللهُ ربُّنا) وبهذا يستوي المبتدأ والخبر في التعريف، فتنشأ عن هذا التعادل في التعريف قضيتان: الأولى: أيُّ المعرفتين هو المبتدأ وأيُّهما الخبر؟ والثانية: الْتباس الخبر بالصفة، وقد اختلف العلماء في القضية الأولى، فذهب بعضهم إلى أنّك بالخيار في جعل أيّهما أردت المبتدأ أو الخبر.[٣] وقال آخرون: الأخصّ من المعرفتين هو المبتدأ والأعمّ منهما فهو الخبر.[٤] وقيل: يتعيّن أيّ المعرفتين المبتدأ وأيّهما الخبر بحسب المخاطَب، فما كان معلوماً لدى المخاطَب قبل الخطاب فهو المبتدأ، وما كان مجهولاً عند

(١) ينظر: ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين (ت٧٦١هـ)، شرح قطر الندى وبلّ الصدى، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد،ط١١، ١٩٨٣م، دار القاهرة للنشر والتوزيع، ص١١٨

(٢) السيوطي،عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (ت:٩١١هـ) الأشباه والنظائر، ط١، ١٩٩٠م، دار الكتب العلمية – بيروت، ج٣، ص١١٣

(٣) ينظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي (ت: ٣٩٢هـ) اللمع في العربية، تحقيق فائز فاس، دار الكتب الثقافية – الكويت،١٩٧٢م، ص٢٦

(٤) ينظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج٣، ص١٠٩٩

المخاطَب قبل الخطاب فهو الخبر،[١] وقيل: إذا تساوت المعرفتان حُكِمَ بابتدائية المقدّم منهما نحو قولنا: (محمدٌ الفاضلُ والفاضلُ محمدٌ)[٢] وقيل: المشتق هو الخبر وإنْ تقدّم نحو: (الفاضلُ محمدٌ)[٣]

ويلحظ المتأمّل في آراء النحويين في الحكم على أيّ المعرفتين المبتدأ وأيّهما الخبر اهتمامهم بالجانب الدلالي في المسألة، باستثناء الرأي الأول الذي جعل الحكم على ابتدائية أحد المعرفتين بالخيار؛ لأنه يكون بهذا ساوى بين دلالة المبتدأ ودلالة الخبر وهما متباينان، فإذا نظرنا إلى جملة (أبي معلمي) على اعتبار أن (أبي) مبتدأٌ و(معلمي) خبر، وقارناها بدلالة الجملة ذاتها لكن على اعتبار أنّ (معلمي) مبتدأ و(أبي) خبر، لوجدنا فرقاً واضحاً؛ فحين تقول: (أبي معلّمي) فأنت تطلق حكماً على أبيك أنّه مَنْ علّمَك، وإذا قلت: (معلّمي أبي) فأنت تطلق حكماً على معلّمك لمن لا يعرف الصلة بينكما أنّه أبوك، فالمسألة ليست متروكة للخيار، بل محكومة بأحوال أطراف الحوار مِن متكلّمٍ ومخاطَبٍ وموقفٍ تخاطبي.

أمّا الآراء الأخرى المذكورة آنفاً فقد برز فيها الجانب الدلالي واضحاً، ولا سيّما الآراء التي ربطت تحديد المبتدأ من الخبر بالحالة الذهنية للمخاطَب، فقد راعى أصحابُها الأحوال التخاطبية التي تكتنف عملية الخطاب، وربطوا الحكم على أيّ المعرفتين المبتدأ وأيّهما الخبر بعلم المخاطب وجهله، فقرّروا أنّ

(١) ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف أبو محمد جمال الدين (ت: ٧٦١هـ) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط٦، ١٩٨٥م، دار الفكر – دمشق، ص٥٨٨

(٢) الصَّبَّان، أبو العرفان محمد بن علي (ت١٢٠٦هـ) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ط١، ١٩٩٧م، دار الكتب العلمية – بيروت، ج١، ص٣٠٧

(٣) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص٥٨٨

ما كان معلوماً لديه فهو المبتدأ وما كان مجهولاً فهو الخبر، وهم بهذا قد تجاوزوا دراسة تركيب الجمة وأنماطها الشكلية والعلاقة بين المفردات المكونة لهذا التركيب إلى دراستها ضمن السياقات التي قيلت فيها، واهتموا بمعرفة الحالة الذهنية للمخاطَب، ومعرفة ما يعتقده المتكلّم من أحوال مخاطَبه، وبيّنوا كيف يكون للجمل دلالات مختلفة تبعاً لاختلاف المقامات التخاطبية، فلو نظرنا في الجملتين الآتيتين:

(صلاحُ الدينِ مُحرّرُ الأقصى) وجملة (محرّرُ الأقصى صلاحُ الدين) لوجدنا أنّ المعنى العام الذي تحقق من الإسناد في هاتين الجملتين واحد، فكلا الجملتين تفيد أنّ تحرير الأقصى كان على يد صلاح الدين، لكننا لو ربطنا الجملتين بسياقهما التخاطبي لوجدناهما يستعملان في مقامين تخاطبين مختلفين، ففي الجملة الأولى كان (صلاح الدين) هو موضوع الخطاب (المبتدأ)، وهو الشيء الذي نتحدث عنه، ويعتقد المتكلّم أنّ المخاطب يعرفه، فذَكَرَه في الكلام ليبني عليه حُكماً، فالمتكلّم هنا يفترض أنّ المخاطَب يعرف مَنْ هو صلاح الدين لكنّه يجهل الحكم الذي سنصدره عليه، أمّا (محرّر الأقصى) فهو المحمول على موضوع الخطاب (الخبر) وهو الشيء الذي يعتقد المتكلّم أنّ المخاطب يجهله،[1] فيذكرُه لتحصل الفائدة ويتمّ المعنى الغائب عن المخاطَب، ويتبيّن لنا أنّ الغرض الإبلاغي من هذه الجملة هو التعريف بأهم منجزات صلاح الدين وهو تحرير الأقصى. لكن في الجملة الثانية (محرّر الأقصى) هو الموضوع الذي يَفترِضُ المتكلّم أنّ المخاطَب يعرفُه، فيذكره ليبني عليه حُكماً، وصلاح الدين هو المحمول الذي يفترض المتكلّم أنّ المخاطَب يجهل نسبتَه إلى الموضوع، فيذكرُه

(١) ينظر: المظفّر، الشيخ محمد رضا، المنطق، دار التعارف للمطبوعات – لبنان، ط٣، ٢٠٠٦م، ص١٣٣.

لتحصل الفائدة ويعلم المخاطَب ما كان يجهله من أنّ محرر الأقصى هو صلاح الدين، فالغرض الإبلاغي في هذه الجملة هو التعريف بمن حرّر الأقصى.

أمّا القضية الثانية التي ترتبت على مجيء المبتدأ والخبر معرفتين وهي التباس الخبر بالصفة،(١) فقد لجأت اللغة إلى إزالة هذا اللبس عن طريق استخدام ضمير يفصل بين المبتدأ والخبر المعرفتين، وأطلق عليه النحويون اسم ضمير الفصل، لأنّه يفصل بين المبتدأ وخبره المعرفة ليبيّن أنّ ما بعد هذا الضمير خبر وليس نعتاً،(٢) وأطلق الكوفيون على هذا الضمير اسم (دعامة) لأنّه يقوي الكلام ويُؤكّده.(٣)

والحقّ أنّ لضمير الفصل هذا غايتين: الأولى تركيبية والأخرى دلالية، فالتركيبية تتمثل في قدرة ضمير الفصل على مساعدة المُعرب على تحديد الموقع الإعرابي للاسم المعرفة الواقع بعد ضمير الفصل؛ فالفصل بين المبتدأ وخبره المعرفة يُعْلِم المخاطَب من أول الأمر بأنّ ما بعد ضمير الفصل هو خبر لا صفة، فحين نقول: (محمدٌ الفاضلُ) قد يَفهم المخاطَب أنّ الفاضل صفة لمحمد وأنّ الخبر لم يأتِ بعد، لكن حين نفصل بين المبتدأ وخبره المعرفة بضمير الفصل فنقول: (محمدٌ هو الفاضلُ) نكون قد بيّنا أنّ (الفاضل) خبر لا صفة، وأزلْنا اللبس الذي كان يكتنف الجملة قبل الفصل، أمّا الغاية الدلالية فتظهر في أمرين: أحدهما تقوية الكلام وتوكيده، وهو يُفهم من قول الكوفيين حين أطلقوا على الضمير اسم (دعامة)، وثانيهما إفادة الاختصاص؛ بمعنى أنّ

(١) ناظر الجيش، محبّ الدين محمد بن يوسف (ت:٧٧٨هـ) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق محمد العزازي، دار الكتب العلمية – بيروت، ج٢، ص٥٦

(٢) ينظر: الأستراباذي، شرح الكافية، ج٢، ص٢

(٣) ينظر: ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى(ت:٢٩١هـ)، مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف – مصر، ط٤، ١٩٨٠، ج٢، ص٣٥٤

فائدة الخبر ثابتة إلى الاسم الذي أُسند إليه دون سواه، فقولنا: (محمّدٌ هو الفاضلُ)فيه تقوية لنسبة الفضل إلى محمد، وفيه إشارة إلى أنّ محمداً ينفرد بالفضل من بين سائر نظرائه(١).

أمّا النمط الانزياحي الثالث فيتولّد من الانزياح عن الأصلين معاً، فينعكس النمط الأصلي إذْ يصير المبتدأ نكرة والخبر معرفة، ولم يُجِزْ كثيرٌ من النحويين هذا النمط، يقول الصبان في حاشيته: "والذي عليه الجمهور كما في المغني أنّه لا يُخبر عن النكرة بالمعرفة وإنْ تخصّصت مطلقاً"(٢) ورأى ابن السرّاج أنّ مجيء هذا النمط محصور بالضرورة الشعرية، ويستدلّ على ذلك بقول حسان بن ثابت:

كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُون مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءُ (٣)

فجعل كلمة (عسل) اسم يكون على الرغم من كونها نكرة، وعدَّ (مزاجَها) خبراً ليكون على الرغم من كونها معرفة (٤).

وأجاز سيبويه هذا النمط في موضعين: الأول أن يكون المبتدأ أفعل التفضيل أو ما حُمل عليه، نحو قولنا: (أقوى منك عمرُ)، فكلمة (أقوى) نكرة وهي عند سيبويه المبتدأ، وكلمة (عمر) معرفة وهي عند سيبويه الخبر، فأخبر

(١) ينظر: الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد(ت٥٣٨هـ)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي – بيروت،ط٣،١٩٨٦م، ج١،ص٤٦، وابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص٦٤١

(٢) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج١، ص٢٧٧

(٣) حسان بن ثابت، ديوان حسان بن ثابت، شرحه وقدّم له عبد أ. مهنا، ط٢، ١٩٩٤، دار الكتب العلمية – لبنان، ص١٨

(٤) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ج١، ص٦٧

بالمعرفة عن النكرة، يقول سيبويه في ذلك: "إنّ الابتداء يَحْسُن فيهِنَّ، تقول: خيرٌ منك زيدٌ، وأبو عشرةٍ زيدٌ، وسواءٌ عليه الخيرُ والشرُ"(١) فعدَّ سيبويه النكرات مبتدآتٍ والمعارفَ أخباراً.

أمّا الموضع الآخر فقد ذكره في حديثه عن (كم) الاستفهامية، يقول سيبويه: "فإذا قلت: كم جريباً أرضُك، فأرضُك مرتفعةٌ بـ (كم)؛ لأنّها – يعني كم– مبتدأة، والأرضُ مبنيةٌ عليها"(٢) فأعرب سيبويه (كم) مبتدأً وهي نكرة، وأعرب (أرضك) خبراً وهي معرفة.

وعلّلَ ابن مالك ما ذهب إليه سيبويه بأنّ أكثرَ ما يقع بعدَ أدواتِ الاستفهامِ النكراتُ والظروفُ والجُمَلُ، ويقلُّ وقوع المعارف بعد أدوات الاستفهام، ومعلومٌ أنّ غير المعارف إذا وقعت بعد أدوات الاستفهام لا تكون إلا أخباراً، نحو: مَنْ حاضرٌ؟ ومَنْ حضرَ؟ ومَنْ عندَك؟ ... فحَكَمَ على المعرفة بالخبرية ليجري الباب على سنن واحد، وليكون الأقلّ محمولاً على الأكثر(٣).

الانزياح عن أصل تنكير الحال

ذهب جمهور النحويين إلى أنّ الأصل في الحال ألّا تكون إلا نكرة، وإنَّ ما ورد منها في صورة المعرفة فهو مُعرّف لفظاً لكنّه نكرة من حيث الدلالة (٤) ،

(١) سيبويه، الكتاب، ج٢، ص٢٥
(٢) سيبويه، الكتاب، ج٢، ص١٦٠
(٣) ينظر: ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي، هجر لطباعة والنشر، ط١، ١٩٩٠م، ج١، ص٢٩٦
(٤) ينظر: الجوهري، شمس الدين محمد بن عبد المنعم (ت٨٨٩هـ) شرح شذور الذهب، تحقيق نوّاف الحارثي، الناشر:عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية –المدينة المنورة، ط١، ٢٠٠٤م، ج٢، ص٤٥٥

كقولهم: جاؤوا الجماءَ الغفير، وجاء وحدَه، فحكموا بتنكير الحال معنىً بتقدير (ال) الزائدة في نحو: (جاؤوا الجماءَ الغفير) فالمعنى جاؤوا مجتمعين، وذهبوا إلى أنَّ الإضافة لا تفيد تعريفاً في نحو (جاء وحدَه) فالمعنى جاء منفرداً[١] ، وقد خالف يونس والبغداديون رأي الجمهور، فأجازوا مجيء الحال معرفةً مطلقاً، قياساً على خبر المبتدأ واستدلالاً بما ورد عن العرب من مجيء الحال معرفةً[٢] ، أمّا الكوفيون ففصّلوا في الأمر فقالوا: يجوز أن تأتيَ الحال على صورة المعرفة إذا تضمّنت معنى الشرط، نحو قولنا: عبد الله المحسنَ أفضلُ منه المسيءَ، بتقدير عبد الله إذا أحسنَ أفضلُ منه إذا أساء، ولا يجوز قولنا: جاء زيدٌ الراكبَ، لأنّه لا يتقدّر بالشرط، فليس المراد: جاء زيدٌ إنْ ركب. وأجازوا كذلك قولنا: عبد الله إيّاه أشهرُ منه إيّاها، على أنّ كلّ واحد من المُكَنّيين منصوب على الحال، والذي أجاز ذلك عندهم ما في ضمير الغائب من الإبهام، ولا يجوز ذلك عندهم في مُكَنّى المخاطب والمتكلّم، لأنهما محصوران في الإخبار والخطاب[٣] .

والمتأمّل في رأي الطرفين يلحظ أنهما يُجمعان على ضرورة كون الحال نكرة من حيثُ الدلالة حتى لو كان لفظها في صورة المعرفة، ويُعللون وجوب مجيء الحال نكرةً بأقوال عدة، منها أنّ الحال زيادة في الخبر، ومعلوم أنّ الخبر

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج١، ص٣٧٣،٣٧٢.
(٢) ينظر: الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج٢، ص٨
(٣) ينظر: أبو حيّان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي بن حيان بن أثير الدين(ت٧٤٥هـ) ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٩٩٨م، ج٢، ص١٥٦٢.

في الأمر العام يكون نكرةً، فهي مُستفادة مع الجملة[١]. وذهب أبو البركات الأنباري إلى أنّ الحال وَجبَ أن تكون نكرةً لأن الحال جرت مجرى الصفة للفعل، ويَستدل برأي سيبويه الذي يسمّي الحال نعتاً للفعل، ويقصد سيبويه بالفعل هنا المصدر الدال على الفعل وإنْ لم يُذكَر، فقولك: جاء تدلّ على مجيء، فإذا قلنا: جاء زيدٌ راكباً، دلّ على مجيء موصوف بركوب، وإذا تقرر أنّ الحال تجري مجرى الصفة للفعل، ومعلومٌ أنّ الفعل يقع موقع النكرة فهو في حُكم النكرة، لذلك وجبَ أن يكون وصف الفعل نكرة مثله[٢].

ورأى ابن الورّاق أنّ الحال وجبَ أن تكون نكرةً قياساً على التمييز، فالحال تضارع التمييز في قيامها بالتبيين، فالناطق يُبيّن بالحال كما يُبيّن بالتمييز، فلما اشتركا في وظيفة التبيين، وكان التمييز نكرةً وجبَ أن تكون الحال نكرةً [٣]. وما ذهب إليه ابن الورّاق لا يُعدُّ علّةً صالحة لتفسير مجيء الحال نكرةً؛ لأنّه قاس على علّةٍ غير متفق عليها عند العلماء، فلم يُجمع العلماء على وجوب مجيء التمييز نكرةً، بل رأى الكوفيون وبعضُ البصريين أنها تأتي معرفةً[٤]، واستشهدوا بمثل قول الشاعر:

---

(١) ينظر: ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعدات(ت) أمالي ابن الشجري، تحقيق محمود الطناجي، مكتبة الخانجي القاهرة، ط١، ١٩٩١م، ج٣، ص٤

(٢) ينظر: الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت٥٧٧هـ) أسرار العربية، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط١، ١٩٩٩م، ص١٥٢.

(٣) يُنظر: ابن الوراق، محمد بن عبد الله بن العباس (ت٣٨١هـ) علل النحو، تحقيق محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشيد – السعودية، ط١، ١٩٩٩م، ص٢٧١

(٤) ينظر: صاحب حماة، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل (ت ٧٣٢هـ) الكناش في فنّي الصرف والنحو، لبنان: المكتبة العصرية، ٢٠٠٠م، تحقيق رياض الخوام، ج١، ص١٨٨

رأَيْتُك لمَّا أَنْ عَرفْتَ وُجوهَنا ... صَدَدْت وَطِبْتَ النَّفْسَ يا قَيْسُ عَنْ عَمرِو[١]

فنصبَ الشاعر "النفسَ" على التمييز وهي كما نرى معرّفة بالألف واللام، فالمسألة إذاً خلافية وغير متفق عليها فلا يصح القياس عليها، بل إنّ بعض النحويين قاسوا قياساً عكسياً؛ فحكموا على التمييز بأنه نكرة قياساً على الحال، فرأوا أنّ وجوب كون التمييز نكرة لأنه يُشبه الحال، وذلك أن كل واحد منهما يُذكر للبيان ورفع الإبهام، فهو يُبيّن ما قبله كما أن الحال كذلك، فلما أشبه الحال أُعطي حكمها في وجوب التنكير.

ومن العلل الوجيهة لوجوب مجيء الحال نكرةً ما ذهب إليه بعض النحويين من أنّ تنكير الحال هو وسيلة يتميّز فيها الحال عن النعت[٢] خاصة إذا كان النعت منصوباً أو خفي إعرابه، نحو قولنا: أحبُّ زيداً الراكبَ، ففي مثل هذا القول لن يدرك المخاطَب أنّ المتكلّم يقصد أنّه يُحبُّ زيداً في حال ركوبه، بل سيفهم أنك وصفت زيداً الراكب لتميّزه عن الماشي مثلا.

ومن العلل التي أرجّحها، أن الحال وجبَ تنكيرها لأنّها تبيينٌ لهيئة صاحبها المتنقلة، ومن المعلوم أنّ الأصل في صاحب الحال أن يكون معلوماً لدى المخاطَب، لكن هذا المخاطَب يجهل هيئة صاحب الحال، لأنها ليست ثابتة في صاحبها، ويريد من المتكلّم أن يُخبره عن هذه الهيئة المتغيرة، فلا بُدَّ أن يكون الإخبار عن الهيئة المتغيرة بالنكرة، فلو أخبرنا بالمعرفة لدلَّ ذلك على وصف ثابت في صاحب الحال، وهذا يتنافى مع الغرض من الحال.

---

(١) الضبيّ، المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم (ت ١٦٨هـ)، المفضليات، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف – القاهرة، ط٦، ص٣١٠

(٢) ينظر: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين(ت٩١١هـ) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تحقيقعبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر، ج٢، ص٣٠١

لهذه الأسباب ولغيرها رفض جمهور البصريين مجيء الحال معرفةً، وتمسّكوا بأصل التنكير للحال، وتأوّلوا كلّ ما وَرِدَ عن العرب فيه انزياح عن هذا الأصل، والمتأمّل في ما وردَ عن العرب من مجيء الحال معرفةً لا يرى فيه كثرةً توجب القياس، بل من الأنسب أن يُعدَّ انزياحاً عن الأصل ويُسوّغ بمسوّغات تناسبه، ومن ذلك ما ورد في حديث رسول الله صلّى الله عليه وسلّم مرداس الأسلمي قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلّم: "يذهبُ الصَّالحون، الأوَّل فالأوَّل، ويبقَى حُفالةٌ كحُفالةِ الشَّعيرِ، أو التَّمرِ، لا يُباليهم اللهُ بالةً"(١)

ويرى البصريون في هذا الحديث وما جاء على منواله أنّ الحال يُستخلص من المُكرر، فتكرار الأول فالأول يدلُّ على الترتيب فكأنّه قال: يذهبُ الصالحون مترتبين، وبهذا التأويل يكون الحال في صورة المعرفة، لكن دلالته دلالة النكرة، وهذا الأمرُ مطَّردٌ في كلّ ما دلّ على ترتيب.

ومنهم من أجاز في "الأول فالأول" الرفع على البدل أو النعت، فتقول: يذهبُ الصالحون الأولُ فالأولُ، (٢) وعلى هذه الرواية ينتفي موضع الاستدلال في هذا الحديث، والحديث وارد في صحيح البخاري غير مضبوط بالشكل.

ومن الصور التركيبية المطّردة لمجيء الحال معرفةً من حيث الشكل كلمة (وحدَه) في استعمالاتها المتعددة، والحقّ أنّ كلمة (وحدَه) وإنْ كانت مركباً إضافياً من حيث اللفظ، إلا أنّ الإضافة لم تُفِدْ تعريفاً؛ لأنها بمعنى منفرد ومنفرد

(١) البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله (ت٢٥٦هـ) صحيح البخاري، دار ابن كثير – دمشق – بيروت، ط١، ٢٠٠٢م ، رقم الحديث ٦٤٣٤

(٢) ينظر: العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت ٦١٦هـ) إعراب ما يُشكل من ألفاظ الحديث النبوي، تحقيق د.عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار للنشر–مصر، ط١، ١٩٩٩م، ج١، ص١٧١

نكرة، ولا شكّ أنه يصحّ التبادل بينهما دون فساد المعنى أو تغيّره، فلمّا صحّ إحلالُ كلمةٍ نكرة محلَّها دلّ ذلك على أن دلالتها نكرة وإن كانت تركيبياً معرفةً، وتُستعمل كلمة (وحدَه) استعمالاً يكادُ يكونُ مطّرداً في الدلالة على الحال، نحو قوله تعالى:" ﴿وَإِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَحۡدَهُ ٱشۡمَأَزَّتۡ قُلُوبُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡأٓخِرَةِۖ وَإِذَا ذُكِرَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦٓ إِذَا هُمۡ يَسۡتَبۡشِرُونَ ٤٥﴾ [الزمر: ٤٥]

والمعنى إذا ذُكر الله منفرداً دون آلهة الباطل التي يشركونها مع الله، فدلالتها دلالة النكرة وإن كانت صورتها معرفة. ومثلها قوله تعالى حكاية عن حال الكافرين: ﴿فَلَمَّا رَأَوۡاْ بَأۡسَنَا قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَحۡدَهُۥ وَكَفَرۡنَا بِمَا كُنَّا بِهِۦ مُشۡرِكِينَ ٨٤﴾ [غافر: ٨٤] أي آمنا بالله منفرداً دون آلهة الشرك الباطلة. ومثل ذلك قول رسول الله صلى الله عليه وسلّم في أبي ذرّ رضي الله عنه: "يرحمُ اللهُ أبا ذرٍّ يمشي وحدَه ويموتُ وحدَه ويُبعث وحدَه" (١)

ومن الأنماط التركيبية التي وَردَ فيها الحال في صورة المعرفة قولهم: (كلّمتُه فاهُ إلى فِيَّ) وقولهم: (رَجَعَ عَودَهُ على بَدئه) ويرى سيبويه في هذه الأنماط أن الحال لا يُفهم من الكلمة المعرّفة شكلاً منفردةً دون أختها، إنما يُستخلص المعنى من مجموع الكلمتين معاً، ففي قولنا: (كلّمتُه فاهُ إلى فِيَّ) يكون المعنى كلمته مشافهةً، وفي قولنا: (رَجَعَ عَودَهُ على بَدئه) تريد أن تبيّن أنّ ذهابه اتصل برجوعه فنقضت بذلك ذهابه وهذا بيان للهيئة لا يُدرك من كلمة (عودَه) دون أختها، يقول سيبويه في ذلك: "واعلم أن هذه الأشياء لا ينفرد منها شيء دون ما بعده، وذلك أنه لا يجوز أن تقول: كلمته فاه حتى تقول إلى فيّ، لأنك إنما تريد مشافهة، والمشافهة لا تكون إلا من اثنين، فإنما يصح المعنى إذا قلت

(١) ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر (ت٧٧٤هـ) البداية والنهاية، تحقيق عبد الله التركي، دار هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٩٩٧م، ج٧، ص١٥٩

إلى فيّ، ... ولا يجوز أن تقول: انثنى عودَه لأنك إنما تريد أنه لم يقطع ذهابُه حتى وَصلَه برجوع، وإنما أردتَ أنه رجع في حافرته أي نقض مجيئه برجوع، وقد يكون أن ينقطع مجيئه ثم يرجع فيقول: رجعت عودي على بدئي، أي رجعت كما جئت.. فالمجيء موصول به الرجوع، وهو بدء والرجوع عود".(١)

ومن الشواهد المشهورة على انزياح الحال عن أصل التنكير قول الشاعر لبيد بن ربيعة:

فأرْسَلَهَا العِراكَ ولم يَذُدْهَا ... ولم يُشْفِقْ على نَغَصِ الدِّخالِ(٢)

وقد تأَوَّل النحويون هذا الانزياح، فذهب سيبويه إلى أنّ العراك من المصادر التي تكون حالاً يقع فيها الأمر، فكأنّه قال: أرسلها اعتراكاً، ورأى أنّ ليس كل المصادر الدالة على الحال يدخلها الألف واللام.(٣)

وذهب المبرد مذهباً قريباً من هذا، يقول: " وَاعْلَم أَن من المصادر مَا يدل على الْحَال وَإِن كَانَ معرفَة وَلَيْسَ بِحَال، وَلَكِن دلّ على مَوْضِعه، وَصلح للموافقة، فنصب، لِأَنَّهُ فى مَوضِع مَا لَا يكون إِلَّا نصبا وَذَلِكَ قَوْلك: أرسلها العراك ... لِأَنَّهُ فى مَوضِع: أرسلها معتركة؛ لِأَن الْمَعْنى: أرسلها وهى تعترك، وَلَيْسَ الْمَعْنى أرسلها لتعترك"(٤)

(١)سيبويه، الكتاب، ج١، ص٣٩٢

(٢) ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء (ت٦٤٣هـ) شرح المفصّل، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠١ م، ج٢، ص١٨

(٣)ينظر: سيبويه، الكتاب، ج١، ص٣٧٢ و ٣٩٤

(٤)المبرد، المقتضب، ج٣، ص٢٣٧

ورأى ابن السراج وابن الوراق وغيرهما أنّ "العراك" لم تنتصب على الحالية، لعدم جواز أن تكون الحال معرفةً، إنما هي مفعول مطلق لفعل محذوف يكون هو الحال، والتأويل عندهم: أرسلها تعترك العراكَ، فجملة تعترك في محل نصب حال، والعراك هو المصدر الذي عمل فيه الحال (تعترك)[١] فعلى هذا التوجيه الذي عددنا فيه العراك منصوباً على المصدرية، ينتفي المحذور؛ لأنّ المصادر المنصوبة على أنها مفعول مطلق تكون معرفةً وتكون نكرةً، وبهذا ينتفي الاستدلال بهذا الشاهد على انزياح الحال عن أصل التنكير.

وذهب ابن الطراوة إلى أنّها نعت لمصدر محذوف، وليست بحال، والتقدير عنده: أرسلها الأرسالَ العراكَ.[٢]

ورأى ثعلب وجمهور الكوفيين أنها مفعول به ثانٍ للفعل "أرسل" الذي يتضمن معنى الفعل "أورد" وأنشد ثعلب: فأوردها العراكَ .. [٣]

وقال الدماميني إنّ "ال" في "العراك" ليست "ال" العهدية التي تفيد تعريفاً، بل هي "ال" الجنسية وهذه لا تفيد تعريفاً فتبقى كلمة "العراك" في معنى التنكير.[٤]

---

(١) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ج١، ص١٦٤، وابن الوراق، علل النحو، ج١، ص٣٦٤

(٢)ينظر: المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم (ت٧٤٩هـ)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الرحمن سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ٢٠٠٨م، ج٢، ص٧٠٠

(٣)ينظر: السابق، ج٢،ص٧٠٠

(٤)ينظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج٢، ص٢٤٢

وحكم بعض النحويين بزيادة الألف واللام في كلمة "العراك"، فكأنّه قال: أرسلها عراكاً، وعليه وَجّهوا قراءة بعض السلف[١] في قوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَآ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ **لَيُخْرِجَنَّ** ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ ۚ وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَٰكِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٨﴾﴾ [المنافقون: ٨] بفتح الياء وضم الراء في "**لَيُخْرِجَنَّ**" أي: "**لَيَخْرُجَنَّ**" فيصبح بهذه القراءة الفعل لازماً ولا يصح إعراب كلمة "الأذلَّ" مفعولاً به، فأعربوها حالاً، وعدّوا اللام فيها زائدة لا تفيد تعريفاً، على تقدير: ليَخْرُجَنَّ العزيزُ منها ذليلاً.

هذه طائفةٌ من تأويلات النحويين على مختلف مشاربهم، يحاولون فيها ردّ ما انزاح عن أصل تنكير الحال إلى أصله المطّرد، فتأويلاتهم جميعها ،على ما بينها من اختلافات، تُجْمِعُ على أن دلالة الحال لا تكون إلا نكرة حتى لو جاءت في صورة المعرفة تركيبياً.

الانزياح عن أصل تعريف صاحب الحال

أمّا صاحب الحال فالأصل فيه التعريف، لأنّه محكومٌ عليه، فالحال حكمٌ نُصْدره على صاحب الحال، وحقُّ المحكوم عليه أن يكون معروفاً لدى المخاطَب،[٢] لأن الحكم على مجهول لا يُحقق فائدةً لدى المخاطَب في أغلب السياقات اللغوية. ورأى بعض النحويين أن وجوب مجيء صاحب الحال معرفةً هو لئلا يلتبس الحال بالنعت، لأنّه تقرر عندهم أنّ الحال نكرة، فإذا كان

(١)ينظر: المجاشعي، أبو الحسن علي بن فضّال (ت٤٧٩هـ)، النكت في القرآن الكريم، تحقيق د.عبد الله الطويل، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ٢٠٠٧م، ص٤٩٦.

(٢)ينظر: الأزهري، خالد بن عبد الله (ت ٩٠٥هـ)، شرح التصريح على التوضيح، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ٢٠٠٠م، ج١، ص٥٨٤

صاحبها نكرة مثلها تساويا في التنكير، وهذا التساوي يُدخل اللبس على المخاطَب؛ فقد يظنُّ عندها أنّ الوصفَ نعتٌ لسابقه وليس حالاً له. فإذا أُمِنَ اللبس أجازوا أن يكون صاحب الحال نكرةً، كأن تكون الحال جملةً مقرونةً بالواو مثلاً، لأنّ هذه الواو ترفع توهّم كون الجملة نعتاً،(١) كقوله تعالى: ﴿أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا ... ﴿٢٥٩﴾﴾ [البقرة: ٢٥٩] فصاحب الحال "قرية" نكرة وهذا خلاف الأصل، لكن مّا اقترنت جملة الحال بالواو سوّغت مجيء صاحب الحال نكرةً لانتفاء اللبس الذي قد يحصل بين الحال والنعت.

وقد ورد عن العرب شواهد عدة فيها انزياح عن أصل تعريف صاحب الحال، ووقف العلماء من هذا الانزياح مواقف متباينة، فأجازه فريقٌ منهم دون أن يشترطوا توفّر المسوّغ، من هؤلاء سيبويه الذي روى عن شيوخه إجازتهم لذلك، فقد حكى يونس أنّ ناساً من العرب يقولون: (مررتُ بماءٍ قعدةَ رجل)، ورى سيبويه عن عيسى بن عمر إجازته قولنا: (هذا رجلٌ منطلقاً)، وروى عن الخليل إجازته قولنا: (فيها رجلٌ قائماً)، وأجاز سيبويه قولنا: (عليه مئةٌ بيضاً) (٢) ورأى أنّ ذلك مما يُقاس عليه، ولا يُوقفُ فيه على ما ورد مسموعاً عن العرب، وإنْ كان يرى أنّ الإتباعَ وإعرابه نعتاً أقوى.(٣)

ويُؤيّدُ ما ذهب إليه هذا الفريق من النحويين ما وردَ في فصيح القول من مجيء صاحب الحال نكرةً من غير مسوّغ، ومن ذلك ما روته أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها: "أنّ رسولَ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم صلّى في بيتِه وهو

(١)ينظر: ابن مالك، محمد بن عبد الله جمال الدين (ت٦٧٢هـ)، شرح تسهيل الفوائد، ج٢، ص٣٣٤

(٢) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج٢، ص١١٢ ،١١٣

(٣)السابق، الصفحات نفسها

شاكٍ جالسًا، وصلَّى وراءَه قومٌ قِيامًا، فأشار إليهم أنِ اجلِسوا، فلما انصرَف قال: إنما جُعِل الإمامُ ليؤتَمَّ به، فإذا ركَع فاركَعوا، وإذا رفَع فارفَعوا، وإذا صلَّى جالسًا فصلُّوا جلوسًا. " (١)

وموضع الاستشهاد في هذا الحديث "وصلّى وراءَه قومٌ قياماً" إذْ جاء صاحب الحال "قومٌ" نكرةً من غير مسوّغ من المسوّغات التي نصّ عليها النحويون لهذا الانزياح، والمتأمّل في معنى الحديث يرى أنّ مقصود السيدة عائشة رضي الله عنها ومحط اهتمامها هو بيان الحالة التي صلّى عليها هؤلاء القوم، وليس معرفة ذات القوم أولاً، ثم نعرف ماهية حالهم، فتنكير صاحب الحال في قولها يُرادُ منه صرف الاهتمام عن ذات صاحب الحال والتركيز على بيان الهيئة، فلا يعنينا منه تخصيص الهيئة في ذات معينة، لذلك ساغ مجيء صاحب الحال نكرةً، ولو جاء صاحب الحال معرفةً كأن تقول: وصلّى القومُ وراءَه قياماً لتوزّع اهتمام المخاطَب على ذات القوم أولاً وعلى هيئتهم التي صلّوا عليها ثانياً، وليس هذا المراد من قولها رضي الله عنها.

ومن هذا الانزياح ما جاء في الحديث: "فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم على فرسٍ سابقاً"(٢) وموضع الاستدلال في الحديث مجيء "سابقاً" حالاً من النكرة "فرس" على قول مَن جعل سابقاً حالاً من الفرس، أما من جعل سابقا حالاً من الفاعل، وهو رسول الله صلى الله عليه وسلّم فلا شاهد فيه؛ لأن صاحب الحال حينها يكون معرفةً، وجاء على أصله دون انزياح، ولا يخفى أن توجيه المعنى إلى أنّ الفرس هو السابق أليق بالنصّ.

(١)البخاري، صحيح البخاري، رقم الحديث ٦٨٨

(٢) العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت٦١٦هـ)، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق د.عبد الإله نبهان، دار الفكر – دمشق، ط١، ١٩٩٥م، ج١، ص٢٨٧، ولم أجد الحديث في كتب الصحاح

وتمسّك فريقٌ آخر من النحويين بوجوب مجيء صاحب الحال معرفةً، وأنّ ما وردَ منه خلافاً لهذا الأصل فلا بدّ أن يكون معه مسوّغ يسوّغ مجيئه نكرةً، كأن تتقدم الحال على صاحبها النكرة، ومن شواهدهم المروية على ذلك قول الشاعر:

لِعزَّةَ مُوحِشًا طَلَلُ ... يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ [١]

فساغ مجيء صاحب الحال (طللٌ) نكرةً بسبب تقدّم الحال (مُوحِشًا) عليه. ومثله قول الشاعر:

وتَحْتَ العّوالِي في القَنا مستظِلةً ... ظِباءٌ أعارتها العيونَ الجآذرُ [٢]

فَتَقَدُّمُ الحال (مستظلّةً) على صاحبها النكرة (ظباء) سَوَّغَ مجيء صاحب الحال نكرةً. ويرى سيبويه أنّ هذا وأمثاله انتصب على الحال، لأنّه قبيح أن يوصف بما بعده.[٣]

وأجاز النحويون أن يكون صاحب الحال نكرة مخصوصة بوصف أو إضافة، نحو قول الشاعر:

نَجَّيْتَ يا رَبِّ نُوحاً فَاسْتَجَبْتَ لَهُ ... فِي فُلْكٍ ماخِرٍ فِي الْيَمِّ مَشْحُوناً [٤]

فصاحب الحال (فلك) نكرة مخصوصة بالوصف.

---

(١)كثيّر عزة، ديوانه، ص٥٠٦، وهو من شواهد سيبويه، ١٢٣/٢

(٢)الباهلي، أبو نصر أحمد بن حاتم (ت ٢٣١ هـ) ، ديوان ذي الرمة شرح أبي نصر الباهلي رواية ثعلب، تحقيق عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان- جدة، ط١، ١٩٨٢م ص١٠٢٤. وهو من شواهد سيبويه ١٢٣/٢

(٣) سيبويه، ج٢، ص١٢٢

(٤) الأشموني، شرح الأشموني، ج١، ص٢٤٧

ومما خُصّصَ بالإضافة قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِن فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا فِيٓ **أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ** سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ﴾ [فصلت: ١٠] فجاءت كلمة "سواءً" في هذه الآية الكريمة حالاً من "أربعة" وهي نكرة خُصّصت بإضافتها إلى "أيام"، ولا شكّ أن تخصيص النكرة يقرّب دلالتها من دلالة المعرفة.

ومن الأمور المسوّغة لهذا الانزياح مجيء صاحب الحال عامّاً، كأنْ يكون مسبوقاً بنفي أو استفهام أو نهي، نحو قول الشاعر:

لا يَرْكَنَنْ أَحَدٌ إلى الإحْجامِ ... يَوْمَ الْوَغْى مُتَخَوِّفًا لِحِمامِ [(١)]

ودلالةُ صاحب الحال على عموم مسوّغ دلالي خالص، لأنّ الفائدة يمكن أن تتحقق من الحكم على نكرة عامّة إذا كان مُراد المتكلّم أن يبيّن للمخاطَب هيئة يستوي فيها جميع الأفراد، كقولنا: (لا يبغِ امرؤٌ على امرئٍ مستسهلاً بغيَه ...) [(٢)] فكلمة (امرؤ) في هذا القول ليست خاصة بنوع من الناس، بل المراد منها جميع الناس، فالنهي عن استسهال البغي هيئة محذورة على الناس جميعاً، وللوصول إلى هذه الدلالة فلا بدّ أن يكون صاحب الحال نكرةً عامّة.

(١) البغدادي، عبد القادر بن عمر(ت١٠٩٣هـ)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٤، ١٩٩٧م.، ج١٠، ص١٦٠

(٢)ينظر: المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم (ت٧٤٩هـ)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ٢٠٠٨م، ج٢، ص٧٠٤

الخاتمة

ظهر لنا اهتمام النحويين في تحديدهم للمعرفة والنكرة بدلالة الاسم على الشيوع أو على التعيين، ولم يكتفوا بالمعايير الشكلية التي تكون في تركيب الاسم لتُميّز المعرفة من النكرة، فقد يكون الاسم في صورة المعرفة لكنه يدلّ على شيوع فيأخذ حكم النكرة من حيث الدلالة، وقد يحدث العكس فيرد الاسم خاليا من علامات التعريف، لكنه يدل على معيّن فيأخذ حكم المعرفة، فالقيمة الدلالية التي يكتسبها الاسم من خلال عناصر الخطاب في النص هي معيار دلالي اعتمد عليه النحويون للحكم على الاسم أهو معرفة أم نكرة؟

جرّد النحويون أصولاً للتراكيب النحوية من حيث التعريف والتنكير، وتمسّكوا بهذه الأصول، لأنّ مَبعث هذا التأصيل كان نابعاً من حرص النحويين على دلالةِ الجملة دلالةً سليمةً بعيدةً عن اللبس، ومُحقّقة لفائدة كان يجهلها المخاطَب، واجتهدوا في تأويل ما انزاح عن الأصل، ورأوا أن الانزاح عن الأصل كان على مستوى التركيب الشكلي، وهو باقٍ على أصله من حيث الدلالة، وتبيّن أن الانزياح عن أصل التعريف والتنكير كان في بعض المواطن مقصوداً لغاية دلالية لا يتحقق إلا بهذا الانزياح.

ومهما يكن من أمر التمسك بأصل التعريف والتنكير أو الانزياح عنه فإنّ المسألة محكومة بالعلاقة بين أطراف الخطاب: المتكلّم والمخاطَب والأشياء المحيطة بهما، فمتى تحقق الفهم والإفهام وكانت الرسالة بين هذه الأطراف واضحةَ المقصود وتحققت الفائدة منها جاز الانزياح عن هذا الأصل بصرف النظر عن طبيعة المسوّغ.

المصادر والمراجع

- الأزهري، خالد بن عبد الله (ت ٩٠٥هـ)، شرح التصريح على التوضيح، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
- الأستراباذي، محمّد بن الحسن رضي الدين (ت:٦٨٦هـ)، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
- الأشموني، علي بن محمد بن عيسى أبو الحسن(ت ٩٠٠هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، ط١، ١٩٩٨م.
- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت٥٧٧هـ) أسرار العربية، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط١، ١٩٩٩م.
- الباهلي، أبو نصر أحمد بن حاتم (ت ٢٣١ هـ) ، ديوان ذي الرمة شرح أبي نصر الباهلي رواية ثعلب، تحقيق عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان– جدة، ط١، ١٩٨٢م .
- البجة، عبد الفتاح، ظاهرة قياس الحمل في العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين، دار الفكر ناشرون وموزعون(١٩٩٧).
- البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله (ت٢٥٦هـ) صحيح البخاري، دار ابن كثير –دمشق – بيروت، ط١، ٢٠٠٢م.
- البغدادي، عبد القادر بن عمر(ت١٠٩٣هـ)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٤، ١٩٩٧م.
- ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى(ت:٢٩١هـ)، مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف – مصر، ط٤، ١٩٨٠.

- ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي (ت: ٣٩٢هـ) اللمع في العربية، تحقيق فائز فاس، دار الكتب الثقافية – الكويت،١٩٧٢م.
- الجوهري، شمس الدين محمد بن عبد المنعم (ت٨٨٩هـ) شرح شذور الذهب، تحقيق نوّاف الحارثي، الناشر:عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية –المدينة المنورة، ط١، ٢٠٠٤م.
- حسان بن ثابت، ديوان حسان بن ثابت، شرحه وقدّم له عبد أ. مهنا، ط٢، ١٩٩٤، دار الكتب العلمية – لبنان.
- أبو حيّان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي بن حيان أثير الدين (ت ٧٤٥هـ)، ارتشاف الضَرَب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، راجعه رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٩٩٨م.
- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد(ت٥٣٨هـ)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي – بيروت، ط١٩٨٦،٣م
- ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي (ت ٣١٦هـ) ،الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.
- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط٣، ١٩٨٨م.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين(ت٩١١هـ) :

١- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية بمصر.

٢- الأشباه والنظائر، ط١، ١٩٩٠م، دار الكتب العلمية – بيروت.

- الشاطبي، أبو إسحق إبراهيم بن موسى (ت٧٩٠هـ)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، حققه عبد الرحمن العثيمين وزملاؤه، معهد البحوث

العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ٢٠٠٧م.

- ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعدات(ت ٥٤٢هـ) أمالي ابن الشجري، تحقيق محمود الطناجي، مكتبة الخانجي القاهرة، ط١، ١٩٩١م .
- صاحب حماة، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل (ت ٧٣٢هـ) الكناش في فنّي الصرف والنحو، لبنان: المكتبة العصرية، ٢٠٠٠م، تحقيق رياض الخوام.
- الصَّبَّان، أبو العرفان محمد بن علي (ت١٢٠٦هـ) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ط١، ١٩٩٧م، دار الكتب العلمية – بيروت.
- الضبيّ، المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم (ت ١٦٨هـ)، المفضليات، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف – القاهرة، ط٦.
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت ٦١٦هـ) إعراب ما يُشكل من ألفاظ الحديث النبوي، تحقيق د.عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار للنشر–مصر، ط١، ١٩٩٩م.
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت٦١٦هـ)، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق د.عبد الإله نبهان، دار الفكر – دمشق، ط١، ١٩٩٥م ، ولم أجد الحديث في كتب الصحاح
- ابن فارس، أحمد (ت٣٩٥هـ)، مقاييس اللغة تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر ١٩٧٩م
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم (ت١٧٠هـ)، معجم العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال،١٩٨٥م.

- ابن كَثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر (ت٧٧٤هـ) البداية والنهاية، تحقيق عبد الله التركي، دار هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٩٩٧م.
- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله (ت: ٦٧٢هـ)، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٩٩٠م.
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر (ت٢٨٥هـ)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب- بيروت.
- المجاشعي، أبو الحسن علي بن فضّال (ت٤٧٩هـ)، النكت في القرآن الكريم، تحقيق د.عبد الله الطويل، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ٢٠٠٧م.
- المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم (ت٧٤٩هـ):

١- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الرحمن سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ٢٠٠٨م.

٢- الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٩٢م.

- المرتضى الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق ت١٢٠٥هـ، تاج العروس من جواهر القاموس، دار الهداية.
- المظفّر، الشيخ محمد رضا، المنطق، دار التعارف للمطبوعات – لبنان، ط٣، ٢٠٠٦م.
- ناظر الجيش، محبّ الدين محمد بن يوسف (ت:٧٧٨هـ) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق محمد العزازي، دار الكتب العلمية – بيروت.
- نحلة، محمود، التعريف والتنكير بين الدلالة والشكل، دار التوني للطباعة والنشر، ١٩٩٧م

- النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني (ت ٣٠٣هـ)، سنن النسائي، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، ط٢، ١٩٨٦م.
- ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد أبو محمد جمال الدين (ت٧٦١هـ):
١ – مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط٦، ١٩٨٥م، دار الفكر – دمشق.
٢– شرح قطر الندى وبلّ الصدى، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد،ط١١، ١٩٨٣م، دار القاهرة للنشر والتوزيع.
- ابن الوراق، محمد بن عبد الله بن العباس (ت٣٨١هـ) علل النحو، تحقيق محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشيد – السعودية، ط١، ١٩٩٩م.
- ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء (ت٦٤٣هـ) شرح المفصّل، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠١ م، ج٢.